

Distr.: General  
6 November 2017  
Arabic  
Original: Russian

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج  
وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقييم الأولي الذي أجراه الاتحاد الروسي للتقرير السابع الصادر عن آلية  
التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في حالات استخدام  
الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق).

ولا يزال الخبراء الروس عاكفين على دراسة تقرير آلية التحقيق المشتركة. وستُبلَّغ النتائج إلى  
المجتمع الدولي قريباً.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. نيبينزيا



## مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

التقييم الأولي الذي أجراه الاتحاد الروسي للتقرير السابع الصادر عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

يتضح بشكل جليّ، حتى من خلال قراءة سريعة للتقرير، أن سير التحقيق يقصُر كثيرا عن الارتقاء إلى المستويات العالية لمعايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وخصوصا فيما يتعلق برفض إجراء التحقيق في الموقع، وعدم التقيّد بسلسلة العهدة، وعدم استخدام جميع أساليب التحقيق ومنهجيّاته المتاحة، والاتّجاه بسدّاجة إلى تصديق شهادات أدلى بها شهود مجهولو الهوية لم يتم بأي شكل من الأشكال التأكّد من وجودهم في خان شيخون صبيحة يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وما إلى ذلك. وبطبيعة الحال، ”ورثت“ آلية التحقيق المشتركة الكثير من هذه العيوب من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي لم تتمكن من إجراء تحقيقات عالية الجودة عندما كانت الفرصة سانحة تماما لذلك، بل إنّها رفضت رفضا قاطعا زيارة خان شيخون، رغم وجود الضمانات الأمنية، كما أصبح معروفا الآن. ومع ذلك، فقد أتيحت لآلية التحقيق المشتركة كل فرصة ممكنة للتخلص من تلك العيوب، بيد أنّها فضّلت ألا تفعل ذلك.

ولذلك، من الصعب، بعد قراءة متأنية للتقرير، اعتباره عملا مهنيا. بل إنه رديء في طابعه ويستند أساسا إلى الفرضيات والاستخدام الانتقائي للوقائع.

ونلاحظ، على وجه الخصوص، ثغرات خطيرة في تبرير بعض الاستنتاجات. وفي هذا الصدد، فإن نتائج التحقيق في حادثة أم حوش هي نتائج نمطية. ولم تعز المسؤولية عن الحادث إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلا لمجرد عدم وجود أدلة تشير إلى أن الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للحكومات الناشطة في هذه المنطقة، بخلاف تنظيم الدولة الإسلامية، ”استخدمت الخردل الكبريتي في الماضي“ (الفقرة ٣٦ هـ) و(و). وهذه المنهجية، بصريح العبارة، منهجية رديئة، ولا تعكس صورة جيدة لخبراء الآلية.

وفيما يتعلق بأعمال التحقيق التي اضطلعت بها آلية التحقيق المشتركة بشأن خان شيخون، فليس هناك، مرة أخرى، سوى أسئلة ليس لها إجابات واضحة إطلاقا. ولا يتضمن التقرير سوى ادعاءات غير مدعومة بأدلة تشير إلى ”أدلة مادية“ وردت من المعارضة ذاتها والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بها، وإلى آراء وتقييمات وردت من بعض المعاهد والخبراء ”المستقلين“ العُقل.

وثمة انطباع بأن آلية التحقيق المشتركة اعتمدت، على عجل، الرواية ”الجوية“ باعتبارها السيناريو الرئيسي لها وتجاهلت الحجج المقدمة مرارا من الجانبين السوري والروسي، بما في ذلك خلال الاتصالات المباشرة مع قيادة الآلية وخبرائها، بشأن الطابع المفيرك والاستفزازي للحادث الذي وقع في خان شيخون. والحجة الرئيسية لآلية التحقيق المشتركة على سيناريو الاستفزاز - التي تفيد بأنه لم يبلغ أي شاهد، حسب زعمها، عن إيداع جهاز متفجر يدوي الصنع في الأرض يحتوي على السارين (الفقرة ٤١) - هي حجة واهية للغاية. وبالفعل، فمن سيقوم بأعمال استفزازية أمام شهود؟ وقد كان من المنتظر رؤية تبرير أقوى، إلا أن هذا التبرير غير موجود في التقرير.

وكان يمكن أن يؤدي البحث الدقيق في قاعدة الشعيرات، وجمع العينات للبحث عن آثار السارين، إلى تأكيد سيناريو القنبلة الجوية أو نفيه. إلا أن آلية التحقيق المشتركة كانت ترفض بعناد، على مدى عدة أشهر، زيارة القاعدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وبعد عدة دعوات وجهها السوريون، ذهب خبراء الآلية أخيراً إلى الشعيرات، لكنهم رفضوا جمع أي عينات، على أساس نقص في الخبراء والمعدات (الفقرة ٥٢). وهذا بالرغم من أنه كانت لديهم إمكانية الاستعانة باختصاصيين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتوافر المعدات اللازمة في مخزن آمن في دمشق. وكل ما كانت قيادة الآلية بحاجة إلى القيام به هو اتخاذ قرار، ولكن ذلك لم يحدث إما بسبب انعدام الإرادة السياسية، أو بسبب ضغوط خارجية على الآلية. ونتيجة لذلك، اقتصر مشاركة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذه الزيارة على كفالة سلامة زملائهم في الآلية المشتركة، وذلك في حالة حدوث ظرف طارئ، على ما يبدو (الفقرة ٥٦).

وأوضح التقرير أيضاً أن رفض جمع العينات في قاعدة الشعيرات الجوية جاء على أساس أنه إذا كانت قد استخدمت ذخيرة كيميائية وحيدة، "لن تكون هنالك فرصة تذكر للعثور على أثر السارين أو على مخلفاته المتلاشية في قاعدة جوية من ذلك الحجم" (الفقرة ٥٢) وفي حقيقة الأمر، فإن جميع المواقع الممكنة لتخزين الذخائر الكيميائية في القاعدة الجوية معروفة منذ زمن طويل؛ إذ أشار السوريون في إعلانهم الأصلي إلى وجود مرفق لتخزين الأسلحة الكيميائية هناك وقد فتشت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا المرفق من القمة إلى القاعدة في ذلك الوقت و "أقرته" (تم تدمير حظيرة مخصصة لتخزين تكسينات عسكرية مخصصة للذخيرة).

وثمة بيانات أخرى وردت في التقرير تثير هي أيضاً شكوكاً قوية. فعلى سبيل المثال، وردت إشارة في الوثيقة (المرفق الثاني، الفقرة ٥٨) إلى بقايا قطعة ذخيرة "مرتبطة بقنبلة كيميائية ألقيت من الجو" - قيل إنها أخذت من حفرة - نقلها، هنا أيضاً، أشخاص مجهولو الهوية، وبعبارة أخرى دون اتباع إجراء تسلسل العهدة. وهذا ما يقلل من قوتهم المقنعة بحسب اعتراف خبراء الآلية المشتركة أنفسهم. وفي الوقت نفسه، يركز التقرير الاهتمام على وجود شظايا معدنية مشوهة في الصور التي التقطت للحفرة، لما يُزعم أنه قنبلة جوية، بما في ذلك غطاء خشوة عليه آثار السارين "تتوافق بصورة فريدة"، على ما يبدو، مع القنابل الجوية الكيميائية السورية. وترى آلية التحقيق المشتركة أن هذا الاستنتاج بديهي، خاصة وأن آثار الطلاء الأخضر العسكري واضحة أيضاً على هذه الشظايا. أي أنه يُعترف، في حالة، أن البقايا لا يمكن أن تشكل دليلاً مادياً، في حين تُعتبر الشظايا المعدنية المماثلة دليلاً قاطعاً في حالة أخرى. بل إنه لم يُنظر في احتمال أن تكون قد جلبت من مكان آخر في سوريا وألقت في الحفرة. ويأتي كل هذا مع الادعاء بتوخي الأهلية المهنية والحياد.

ويؤكد معدو التقرير أيضاً أن العينات المأخوذة من خان شيخون تحتوي على مؤشرات كيميائية ومواد محددة زُعم أنها استخدمت فقط في البرنامج الكيميائي العسكري لسوريا. وفي الوقت نفسه، وببساطة لا يؤخذ في الاعتبار أن الصيغ والتكنولوجيات الكيميائية السورية لم تكن سرية منذ زمن طويل - فقد ورد بيانها بالتفصيل في الإعلان الأولي الذي قدمته دمشق بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣. وعلى أساس هذه الصيغ، يمكن إنتاج ما يسمى السارين "السوري" في إقليم أي دولة من دول "أصدقاء سوريا". وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى أن بعض سلائف السارين المنقولة من سوريا دُمرت على متن السفينة الأمريكية المتخصصة "Cape Ray" في البحر الأبيض المتوسط.

وتحدر الإشارة، على سبيل الإنصاف، إلى أن آلية التحقيق المشتركة استرعت بالفعل الانتباه إلى مجموعة كاملة من المخالفات في تسجيلات الفيديو التي بُنيت في جميع أنحاء العالم بخصوص تقديم الإسعافات الأولية للضحايا في خان شيخون. ويلاحظ خصوصاً أن هناك ٥٧ حالة من بين ٢٤٧ حالة قبول في المرافق الطبية مرتبطة بأعراض التسمم بالسارين كانت موثقة في المرافق الطبية قبل أن يقع الحادث الكيميائي بالفعل. ولم تحاول الآلية حتى تحديد كيفية حدوث ذلك، ولكن افترضت أنه حدث نتيجة سوء حفظ السجلات في ظروف تسودها الفوضى، وأن أوقات القبول في المستشفى قُدمت بالتالي على نحو خاطئ. غير أن ذلك يمكن أن يكون قد حدث في حالة أو حالتين أو حالات قليلة، ولكن لا يمكن أن يحدث في ربع الحالات بأي حال من الأحوال. ويبدو أن حجم هذه المخالفات يشكل مؤشراً على السيناريو المفبرك للحادث الكيميائي الذي ظهرت فيه تناقضات هائلة بسبب سوء صياغته. وقد تم قبول بعض الضحايا بالفعل، على النحو المبين في التقرير، في مستشفى تقع على بعد ١٢٥ كيلومتراً من خان شيخون حتى قبل وقوع الحادث.

واسترعى محققو الآلية الانتباه إلى السرعة التي ظهر بها في خان شيخون أشخاص يرتدون بذلات مضادة للمواد الخطرة من صناعة أجنبية تصرفوا على نحو يفتقر كثيراً إلى المهنية عند جمع العينات للتحقق من وجود آثار السارين. حتى إن آلية التحقيق المشتركة أشارت إلى وجود اختلاط مع تحليلات العينات البيولوجية. غير أنه في الوقت نفسه، وعلى الرغم من النداءات العاجلة التي أطلقها الجانب الروسي، لم تتمكن الآلية من تفسير سبب عدم تضيُّق حدقات الأطفال الظاهرين في الصور والذين زُعم أنهم تعرضوا للسارين في خان شيخون، كما يحدث أثناء استخدام هذه المادة السامة، وإنما كانت حدقاتهم متوسعة، وهذه من علائم التعرض للمؤثرات العقلية.

ولم يعلق خبراء الآلية على الظرف الذي علمت فيه منظمة "الخوذ البيضاء" السيئة السمعة - المرتبطة بجهة النصر المدرجة في قوائم جزاءات مجلس الأمن - والتي يزعم أنها لديها "نظام للإنذار المبكر" بالغازات الجوية التي تشنها القوات الجوية السورية، علماً مسبقاً بأن الطائرة التي أقلعت من قاعدة الشعيرات الجوية كانت تحمل، حسب المزاعم، ذخائر محشوة بمواد كيميائية. وتلك المعرفة المسبقة مثيرة للاستغراب، أليس كذلك؟.

وليس هناك شيء سوى التناقضات. فهل ينبغي لنا أن نبحث هنا حقاً عن الإجابات على الأسئلة الكثيرة بشأن ما حدث بالفعل في خان شيخون؟ بيد أن آلية التحقيق المشتركة توصلت إلى عكس ذلك الاستنتاج؛ أي أنه لا يمكن لهذه التناقضات أن تلقي بالشك على مسؤولية القوات الحكومية السورية عن استخدام السارين.

وعلى ما يبدو، فإن آلية التحقيق المشتركة، في معرض توجيهها الاتهامات ضد دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة على أساس تحقيق سطحي أجرته من بُعد، لم تدرك بشكل كامل مدى مسؤوليتها عن تلك الاستنتاجات. بل حتى ما من محكمة جنائية يمكن أن تنظر في هذه "الأدلة". ومع ذلك ولسبب ما، قُبِل الكثيرون في الساحة الدولية، هذا النهج المبسط، وهذا أقل ما يقال عنه، على أنه القاعدة. و عوضاً عن أن يقدم التقرير تحليلاً جدياً ومفصلاً، فإنه يتضمن لازمة ثابتة من الشعارات عن استقلالية آلية التحقيق المشتركة ونزاهتها ودرجة مهنيتها العالية. وينبغي أن تكون هذه التقييمات الرفيعة المستوى مدعمة بنتائج تحقيق لا تشوبها شائبة، ولكن الآلية تؤدي، في هذا الصدد، أداء سيئاً.

ولا يزال الخبراء الروس عاكفين على دراسة الجوانب التقنية لتقرير آلية التحقيق المشتركة. وستُبلغ نتائج هذا العمل إلى المجتمع الدولي قريباً.